Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 194-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.9

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Measuring the effectiveness of spending policy to reduce the inflation rate in Iraq for the period (2004-2021)*

Assist. Prof. Dr. Khaled Rokan Awad[(1)], Assist Lecturer Fikry Ahmed Lahmoud[(2)]

University of Fallujah - College of Administration and Economics[(1)], Tikrit University - College of Administration and Economics[(2)]

(1) Khalid_rokan@uofallujah.edu.iq, (2) Fe_ah@tu.edu.iq

Key words:
spending policy, inflation rate.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***26 Feb. 2024***
Accepted	***07 Mar. 2024***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

© 2024 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fikry Ahmed Lahmoud
Tikrit University
College of Administration and Economics

Abstract:

The effectiveness of spending policy occupies great importance in economic studies, so it is the most important and largest tool used by the state in order to achieve progress in all economic and financial fields. Thus, it can be said that spending policy reflects the big picture drawn for the goals of the state, which always seeks to advance the reality of the national economy. In order to advance the process of development and economic stability within the state, we find that it is necessary for the state to sometimes intervene in the economy in order to reduce the general level of prices or stop inflationary problems within the markets, as our research indicates that there is an inverse relationship between the effectiveness of spending policy and the rate of Unemployment in Iraq during the research period, The government must also seek to increase expansionary spending in order to reduce general inflation rates through a well-studied methodology and financial policies. The research also included three sections: the first section represents the theoretical and conceptual framework for the effectiveness of spending policy, the second section is the theoretical and conceptual framework for the inflation rate, and the third section includes measuring and analyzing the relationship between Show the effectiveness of spending policy to reduce the inflation rate in Iraq for the period (2004-2021).

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the Second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):194-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.9

قياس فاعلية السياسة الانفاقية للحد من معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2021)*

أ.م.د. خالد روكان عواد
جامعة الفلوجة- كلية الإدارة والاقتصاد
Khalid_rokan@uofallujah.edu.iq

م.م. فكري احمد لهمود
جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد
Fe_ah@tu.edu.iq

المستخلص

ان فاعلية السياسة الانفاقية تحتل أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، لذلك تعد الأداة الأهم والاكبر التي تستخدمها الدولة وذلك من اجل تحقيق التقدم في كافة المجالات الاقتصادية والمالية، وبذلك يمكن القول ان السياسة الانفاقية تعكس الصورة الكبيرة المرسومة للأهداف الدولة، التي تسعى دائماً لنهوض بالواقع الاقتصاد الوطني، وذلك من اجل دفع عملية التنمية والاستقرار الاقتصادي داخل الدولة، وذلك نجد ان من الضرورة تدخل الدولة احياناً في الاقتصاد وذلك من اجل خفض المستوى العام للأسعار إيقاف المشاكل التضخمية داخل الأسواق، حيث يشير بحثنا الى ان هنالك علاقة عكسية ما بين فاعلية السياسة الانفاقية ومعدل البطالة في العراق خلال مدة البحث، كما يجب ان تسعى الحكومة الى زيادة الانفاق التوسعي من اجل خفض معدلات التضخم العام عبر منهجية وسياسات مالية مدروسة، كما شمل البحث ثالث مباحث تمثل المبحث الأول الاطار النظري والمفاهيمي لفاعلية السياسة الانفاقية والمبحث الثاني الاطار النظري والمفاهيمي لمعدل التضخم والمبحث الثالث فقد شمل قياس وتحليل العلاقة ما بين فاعلية السياسة الانفاقية للحد من معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2021).

الكلمات المفتاحية: سياسة الانفاق، معدل التضخم.

المقدمة:

تعد فاعلية السياسة الانفاقية واحدة من ابرز أدوات السياسة المالية، حيث تقوم الدولة بتنفيذها لغرض تحقيق أهدافها وفي كافة المجالات الاقتصادية، كما ان تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية لهُ دور كبير في تطور مفهوم السياسة الانفاقية، حيث من خلاله يمكن للدولة ان تؤثر في النشاط الاقتصادي، التي يمكن ان تترك اثراً ايجابياً على مستوى الطلب الكلي، حيث من خلاله يمكن معالجة مشاكلها الاقتصادية، كما ان السياسة الانفاقية تشمل كل ما تدفعه الدولة بمجمل هيئاتها النقدية لغرض الحصول على الموارد اللازمة بهدف القيام بهداف وحاجات المجتمع، كما ان للتقلبات الاقتصادية اثر في تغير المسار الاقتصادية، حيث أهم هدف اقتصادي للسياسة الانفاقية هي خفض معدلات او الحد من معدل التضخم، والذي يندرج من اهم تلك المشاكل التي يعاني منها اغلب اقتصاديات العالم والدول النامية وخاصة الاقتصاد العراقي.

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الثاني.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في قياس فاعلية السياسة الانفاقية من اجل الحد من ارتفاع المستوى العام لمعدل التضخم في الاقتصاد العراقي، وما يتركه من إثر اقتصادي واجتماعي سلبي ومعقد.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هنالك أثر إيجابي وعلاقة قوية بين فاعلية السياسة الانفاقية ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004- 2021).

أهمية البحث: يكتسب أهمية البحث قياس حجم السياسة الانفاقية ومقدار حجم ما تنفقه الدولة، وما يحدث من مشكلات معدل التضخم في العراق من جهة أخرى، الذي يوضح ما بينهما من علاقة وتأثير.

هدف البحث: يهدف البحث الى ابراز الجانب الاقتصادي للسياسة الانفاقية، ومدى تدخل الدولة وتأثيرها على معدل التضخم العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، للحد من المشكلة الاقتصادية التي تؤثر على زيادة معدلات التضخم في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لفاعلية السياسة الانفاقية

ان السياسة المالية لها التأثير في النشاط الاقتصادي، عبر فاعلية ادواتها المالية والمتمثلة بالنفقات العامة.

اولاً: فاعلية اداة النفقات العامة: نعني بالنفقات العامة مجموع من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها على السلع والخدمات خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة بهدف اشباع حاجات عامة معينة في المجتمع **(عبد المطلب،55:2002).**

كما تعرف ايضاً: بانها مجموعة من المبالغ النقدية التي تخرج من الذمة المالية للدولة او احدى هيئاتها او دوائرها العامة بهدف اشباع حاجات عامة للمجتمع**(عواد،10:2013)**.

ثانياً: النفقات الحقيقية: (Real expenses): وتشمل كل المصروفات التي تقوم بها الحكومة مقابل الحصول على اموال انتاجية او استهلاكية، وذلك يعني النفقات العامة لها الدور الاساسي في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر، فهي اذا كانت نفقات منتجة فان الحكومة تحصل مقابلها على السلع والخدمات، كمثل الرواتب والاجور التي تدفعها الحكومة الى العاملين والموظفين لديها مقابل السلع والخدمات التي يقدمها هؤلاء الموظفين والعاملين، وكذلك ما ينفق لشراء مختلف السلع والخدمات التي تحتاجها ادارات الحكومة للقيام بأعمالها المختلفة، كالأنفاق على التعليم والصحة والدفع والامن، كما تقسم النفقات الحقيقية الى قسمين هما:**(العاني،36:2018-37).**

1-النفقات الجارية: (Current expenses): وهي تشمل المصروفات اللازمة لعمل المرافق العامة للدولة، وخدماتها كالمصروفات المتعلقة بالأجور ورواتب العاملين لديها والمكافئات واثمان مستلزمات الانتاج من المواد الاولية ووسائل النقل، كما

تتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام وتعمل الدولة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الرسوم والضرائب كافة.

2-النفقات الاستثمارية: (Investment expenses): وهي تشمل كافة المصروفات التي تسعى الى زيادة تكوين رأسمالي وتوسيع عمل الطاقة الانتاجية الاقتصادية للدولة، والتي تتعلق بتنمية زيادة قدرات اجهزة الدولة على اداء الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الخاصة والعامة الانتاجية مثل ما يصرف على المشروعات انشاء السدود وانتاج الطاقة الكهربائية وتعبيد الطرق الرئيسة العامة، كما تتصف هذه المصروفات بعدم الانتظام وتتغير حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثالثاً: النفقات التحويلية: (Transformational expenses): وهي تلك النفقات العامة التي لا تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي، ولكنها تساعد على اعادة توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع وكافة قنواته، فان الحكومة تقوم بأنفاقها دون الحصول على مقابل هذه النفقات وذلك بقصد زيادة القوة الشرائية لبعض فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود او قطاعتها العامة ومثل ذلك الاعانات الاجتماعية المقدمة الى كبار السن والفقراء، ففي بعض هذه الحلات لا تحصل الحكومة على مقابل من هذه النفقات التي انفقتها او سلع او خدمات، بل تسعى الى تحويل او زيادة في القوة الشرائية لتلك الفئات، وذلك من خلال دافعي الضرائب ومصادر الايرادات الاخرى، وتقسم النفقات التحويلية الى ثلاث اقسام هي: **(احمد& واخرون،74:1997)**.

أ-النفقات التحويلية الاقتصادية: (Economic transformational expenditures): وهي تلك النفقات او الاعانات التي تمنحها الحكومة لبعض المشروعات الانتاجية العامة او الخاصة او لبعض فروعها الانتاجية بهدف تخفيف تكاليف نفقات الانتاجية، وتصريف المنتجات من السلع والخدمات بأسعار منخفضة او لرفع معدل الربح في تلك المشروعات.

ب-النفقات التحويلية المالية: (Financial transfer expenses): وهي تلك النفقات التي تقوم بها الحكومة لنشاطاتها المالية، وتتمثل بفوائد خدمة الدين العام واقساط استهلاكه السنوية، وقد زادت اهمية هذا النوع من النفقات في السنوات الماضية، وذلك بسبب زيادة تضخم الانفاق العام في بعض من هذه الدول.

ت-النفقات التحويلية الاجتماعية: (Social transfer expenditures): وهي تلك النفقات التي تهدف الى رفع المستوى المعيشي، لبعض من فئات الشعب وهي تتم بلا مقابل، مثل اعانات كبار السن المرضى والفقراء واصحاب الاعاقات والبطالة، واعانات دعم الاستهلاك العام.

رابعاً: اسباب زيادة النفقات العامة: هناك عده اسباب في زيادة حجم النفقات العامة للدولة، لا ينتج عنها ما يتوقع وهو الزيادة بالكميات والنوعيات من الخدمات والسلع المقدمة الى الافراد، وبالتالي يمكن ان تكون زيادة في المستوى العام للرفاهية، وانما قد تكون هذه الزيادة رقمية لا سباب متنوعة اخرى ولا يمكنها ان توثر على نتائج تلك الزيادات، ومن امثال ذلك زيادة عدد السكان فهذه الزيادة يمكن ان تستدعي زيادة النفقات العامة بنفس زيادة نسبه عدد السكان او زيادة الرقعة

الجغرافية وانخفاض قيمة النقود.... الخ وهناك نوعان تسبب الزيادة في النفقات العامة هما(**المهايني، والخطيب،14:2003**).

1-اسباب ظاهرية لزيادة النفقات العامة.

2-اسباب حقيقية لزيادة النفقات العامة.

وسوف نقوم بشرح كل سبب بشكل مختصر من هذه الاسباب:

❖**الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** والتي تتمثل بالتالي:

أ-انخفاض قيمة النقود: (Depreciation of money) (حشيش واخرون،1998: 166): وتعني ذلك انخفاض القوة الشرائية للنقود المحلية، مما يؤدي ذلك الى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية التي كان يمكن الحصول عليها من قبل انخفاض القوة الشرائية للنقود.

ب-اختلاف طرق اعداد الموازنة العامة: كان المتبع ان تخصص بعض الايرادات العامة التي كانت تحصل عليها بعض المؤسسات والمصالح العامة لتغطية نفقاتها العامة مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها وايراداتها العامة في الموازنة العامة للدولة، مما كان يظهر النفقات العامة الواردة في الموازنة العامة اقل من حقيقتها، ومع اتباع حقيقة وحدة او عمومية الموازنة العامة، والذي يفضي الى اظهار جميع النفقات العامة والايرادات العامة للدولة دون تخصيص في الموازنة العامة، اذ ان النفقات العامة كانت تنفق في ما مضى ولم تكن تظهر في الموازنة العامة، ومن ثم ان الزيادة في النفقات العامة تعد من اسباب الزيادة الظاهرية التي جعلت التغيير في طرق المحاسبة المالية في الموازنة الحديثة.

ت-زيادة عدد سكان الدولة او المساحة الاقليمية: قد تكون الزيادة في الاسباب الظاهرية للنفقات العامة هي زيادة عدد السكان او استحداث مساحة اقليمية جديدة، ومثل ذلك احتلال دولة او زيادة مساحة اقليمية او استرجاع جزء من المساحة الاقليمية لهذه الدولة مما يترك زيادة ظاهرية في النفقات العامة وذلك بسبب التوسع الجغرافي وبسبب ضم عدد من سكان من تلك الاقاليم، مما يترتب زيادة في النفقات العامة دون زيادة في المنفعة العامة او زيادة في الاعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي، فمن الواضح ان متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة سوف يتأثر، فان الزيادة سوف تكون حقيقية، اما الزيادة في الانفاق العامة ستكون لمواجهة التوسع في المساحة الاقليمية وزيادة عدد السكان فيها وذلك دون ان يمس زيادة هذه النفقات العامة السكان الاصليين فيها، وهنا تكون زيادة النفقات العامة هي زيادة ظاهرية(**دراز،14:2018**).

❖**اسباب حقيقية لزيادة النفقات العامة:** نعني زيادة حقيقية في الإنفاق العام أي ان الجهات المستفيدة من النفقات العامة، بالإضافة إلى زيادة نسبية في عبء النفقات العامة، لأن الزيادة في عبء التكلفة مرتبطة بتأثير الحكومة على الافراد اجتماعياً واقتصادياً، اذ يرتبط التدخل المتزايد من قبل الحكومة في الحياة الاقتصادية للأفراد وخاصة حاجتهم الاساسية من السلع والخدمات، حيث تنتج الزيادات حقيقية في النفقات العامة، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية

والسياسية، وسنقوم بذلك معالجة كل من هذه الأسباب على حدة. **(عصفور،66:2009).**

أ-اسباب الاقتصادية: (Economic reasons): تعتبر من اهم الزيادة اسباب النفقات العامة وهي زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة والدورة الاقتصادية والمنافسات الاقتصادية، فعند زيادة الدخل القومي الذي يمكن للدولة ان تفرضه على شكل اعباء التكاليف عامة من الرسوم والضرائب وغيرها من ادوات السياسة المالية**(صالح،22:2012)**..

ب-اسباب اجتماعية: (Social reasons): ان زيادة الوعي في المجتمع في الوقت الحاضر ساعد الدولة الحديثة، وانتشار افكار الرأسمالية والاشتراكية وقوى الطبقة العاملة الى احداث مسؤوليات جديدة للدولة، وهي على ان تكون احداث توازن اجتماعي في الدولة وذلك من خلال اعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية.

ت-اسباب ادارية: (Administrative reasons): ان زيادة مهام ومسؤوليات الدولة في وقتنا الحالي يلزم الدولة على وجود موظفين في الدولة للقيام بالمهام الادارية، كما يتطلب من الدولة توفير كافة المهام واللوازم للقيام بتلك المهام والاعمال الادارية، حيث كلما توسعت مهام الدولة يتطلب منها ذلك زيادة في نفقاتها العامة، كما ان في الدول النامية خاصة سوف يزداد هذا الانفاق العام لعدم وجود دقة والاقتصاد في ادارة مرافق هذه الدول.

ث-اسباب مالية: (Financial reasons): ان من اسباب النفقات العامة في الوقت الحاضر هي سهولة الاقتراض المالي، مما ادى لجوء الكثير من الدول للحصول على القروض العامة لسداد ما يلزمها من العجز الحاصل في ايراداتها العامة، وذلك بسبب زيادة حجم نفقاتها العامة، خدمة الديون العامة تلتزم تسديد وفوائد خدمة الدين، كما ان وجود فائض في الإيرادات العامة الغير مخصصة لغرض معين سوف يشجع الحكومة على انفاقها سواء كان أنفاق ضروري او غير ضروري **(نصر الله،12:2007).**

ج-اسباب سياسية: (Political reasons): ان انتشار المبادئ والقيم الديمقراطية في الكثير من الدول، ادى الى زيادة مسؤولية الدولة اتجاه افرادها واخراجها من عزلتها الدولية والانفتاح على العالم الخارجي، ويكون ذلك من خلال المصالح والتعاون المشترك بينها وبين باقي الدول العالم، وهذا يعد انعكاساً لما يطرا على مفهوم السياسة المعاصرة او الحديثة من تغيرات على عوامل داخلية وخارجية، ومنها انتشار الديمقراطية وذلك من خلال انظمة برلمانية، اي ممثلين عن الشعب والدفاع عن حقوقه ومصالحة العامة للمجتمع، تعدد الاحزاب السياسية وزيادة كل حزب من نفقاته العامة، اذ يؤدي سبباً في زيادة النفقات الحقيقية للدولة.

خامساً: قواعد الانفاق العام: (public spending rules): للأنفاق العام قواعد يجب على الحكومة مراعاتها عند التنفيذ منها :**(طاقة، واخرون،149:2007-157).**

1-قاعدة المنفعة: (The benefit rule): يعتبر تحقيق المنفعة القصوى شرطاً اساسياً في النفقة العامة، فاذا كان الانفاق العام لا يحقق المنفعة العامة القصوى، فلا يوجد

مبرر لتدخل الدولة في الانفاق العام، ونقصد في المنفعة العامة او القصوى وهي تعني ترتيب الاولويات في الانفاق من مرحلة الى اخرى بالتزامن.

2-قاعدة الاقتصاد: (The basis of economics): ويقصد بقاعدة الاقتصاد، الابتعاد عن التبذير والاسراف الذي يؤدي الى ضياع الاموال العامة للدولة، التي كانت من الممكن ان توجه الى مشروعات اخرى ذات نفع كبير للمجتمع، وهذا يعني ليس ابتعاد الدولة عن الانفاق او الشح او ادخار المال، ولكن يجب ان يكون الانفاق على مشاريع ذات طابع نفع اجتماعي كبير بما يحقق رؤية الدولة من تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

3-قاعدة الترخيص: (The licensing rule): ويقصد بذلك ان لا تنفق النفقة العامة، الا بعد حصول الموافقة والمصادقة عليها من السلطة التشريعية، التي هي ضمن حدود اختصاص السلطة التشريعية زمانياً ومكانياً، وتكون هذه خلال جلسة رسمية للسلطة التشريعية وعلنية والتي يتم بها المصادقة على بنود الانفاق.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للتضخم

اولاً: مفهوم التضخم: يعرف مؤشر التضخم: على انه ارتفاع العام في الاسعار، وذلك بشكل مستمر وذلك بسبب الناتج الفائض في الطلب الكلي للاقتصاد الذي يفوق العرض الكلي على قدرته تغطية الطلب الكلي**(داغر،199:2018).**

كما عرفه مؤشر التضخم الاقتصادي الشهير (Friedman): الاختلال العام في التوازن في الاقتصاد بين عرض النقود والطلب عليها، اذ ان زيادة عرض النقود هو المسؤول عن زيادة ظاهرة التضخم، وذلك بسبب ما تحصل عليه الوحدة الواحدة من الناتج المحلي من كمية النقود الموجودة حالياً**(معلة،182:2017).**

وقد عرف مؤشر التضخم: هو ارتفاع تصاعدي ومستمر لمستوى الأسعار في بلد ما بسبب اختلال في نشاط اقتصادي في ذلك البلد نتيجة لانخفاض قيمة العملة النقود، اذ ان الطلب الكلي يفوق العرض الكلي**(طاقة،281:2008).**

كما يمكن احتساب التضخم وفق الصيغة التالية:**(الافندي،489:2012).**

معدل التضخم = التغير في المستوى العام للأسعار ÷ المستوى العام للأسعار في السنة السابقة * 100

من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر وادبيات.

ثانياً: انواع مؤشر التضخم: هناك عدة انواع لمؤشر التضخم منها(الزبيدي،31:2011):

1-التضخم الزائف:(False inflation): ان هذا النوع من التضخم، الذي ترتفع فيه الاسعار بشكل تدريجي وفي حركة بطيئة ولكنه يبقى مستمر، يحصل هذا النوع من التضخم في حالة ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات مع بقاء العرض الكلي الانتاج ثابتاً، الذي يؤدي بدوره ارتفاع العام في الاسعار، كما في حالة انخفاض الطلب الكلي سوف تنخفض الاسعار ويسمى هذا بالتضخم الزاحف.

2-التضخم المستهدف:(Targeted inflation): ويعني ذلك قيام الحكومة او السلطة المعنية بتحديد من مستوى معين للتضخم، وبعد ذلك يقوم البنك المركزي للدولة باستخدام سياسات نقدية التي متاحة له لتحقيق هذا المعدل من التضخم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة او سنتين، الذي يستطيع البنك المركزي من الوصول الى التضخم المستهدف، وذلك عن طريق استخدام اليه معينة من اجل الوصول الى سعر فائدة حقيقي في الاجل القصير(**الجراح،135:2011**).

3-التضخم المستورد:(Imported inflation): يعرف هذا التضخم عندما يعتمد النشاط الاقتصادي للدولة، على كم هائل من الاستيرادات من الخدمات والسلع، فستكون هذه الدولة عرضه للتضخم المستورد الذي يعبر مع حجم الاستيرادات للدولة الخارجي، ويكون ذلك عندما تستورد الدولة حجم كبير من السلع والخدمات من دولة اخرى او دول العالم الخارجي، التي تعاني تلك الدول من ارتفاع كبير في الاسعار، لذلك فان الدولة سوف تستورد معها هذا النوع من التضخم المستورد عبر تلك السلع والخدمات(**الافندي،280:2013**).

4-التضخم الجامح:(Runaway inflation): يعرف التضخم الجامح على انه أخطر انواع التضخم الموجودة، كما يطلق عليه ايضاً التضخم المفرط او الغير منضبط، كما يظهر هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة الغير مسؤولة والحادة في تداول النقود، ما يقابل نقص حاد وكبير في المخزون السلعي، وذلك بسبب ظروف غير طبيعية او ظروف اقتصادية او ظروف سياسية، وقد يؤدي الى ارتفاع غير طبيعي قد تتجاوز (50%) شهرياً او تتجاوز (100%) سنوياً **(Bernanke,2005:36).**

ثالثاً: أثار مؤشر التضخم: هناك عدة اثار اقتصادية على مؤشر التضخم منها:

1- **أثر التضخم على الدخل:** ان تأثير التضخم على الدخل يكون بصورة سلبية جداً في بعض طبقات المجتمع، اذ يضر التضخم الفقراء وصحاب الدخول المحدودة، وكذلك يضر الدائنون والمدخرون، ويعود ذلك بسبب فقدان العملة قيمتها الحقيقية، مما يؤدي الى انخفاض دخولهم بسبب التضخم، مما يؤدي ذلك الى فقدان الاشباع من السلع والخدمات لديهم، في حين ذلك يستفاد من التضخم المدينون واصحاب الشركات والمنتجون ويعود ذلك بسبب الربح الناتج عن ارتفاع الاسعار (**الوادي، واخرون،300:2007**).

2- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** ان للتضخم اثراً سلبياً على ميزان الدفوعات، اذ ان أي دولة تعاني من التضخم تقل منافسات سلعها مع سلع ومنتوجات دول اخرى، التي ليس لديها تضخم، وبالتالي يؤدي ذلك الى تقليل صادرات تلك الدولة، وبالتالي يزيد حجم الواردات لديها، مما يؤدي ذلك الى حدوث عجز في ميزان التجاري لتلك الدولة ويحدث خلل في ميزان المدفوعات، حيث يشير ذلك الى وجود علاقة طردية بين التضخم وميزان المدفوعات، فعند وجود التضخم يؤدي ذلك ارتفاع اسعار المنتوجات تلك الدولة مما يؤدي الى عدم قدرة منافسة السلع والخدمات تلك الدولة مع منتوجات وسلع الدول الاجنبية وهذا

يؤدي الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مما يسبب عجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات(**الوادي، واخرون،188:2010**).

3- **أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:** ان تأثير التضخم على الاستهلاك والادخار يكون على الدخل الحقيقي لدى افراد المجتمع، حيث اذا ارتفع الدخل الحقيقي يزيد بذلك الميل الحدي للادخار، مع افتراض العوامل المؤثرة الاخرى على حالها، ان زيادة الدخل الحقيقي للفرد تسمح بحصول على ما يحتاجه من السلع والخدمات، مما يؤدي ذلك الى ذهاب الدخل المتبقي الى الادخار، وفي حالة التضخم يؤدي ذلك الى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي، مما يؤدي ذلك انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي الجزء الاكبر من النقود الى الاستهلاك بسبب انخفاض قيمتها ومن ثم انخفاض الادخار(**الدليمي،681:1990**).

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة فاعلية السياسة الانفاقية للحد من معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

اولاً: تحديد متغيرات النموذج:

تضمن النموذج القياسي متغيرين اقتصاديا المتغير المستقل هو فاعلية السياسة الانفاقية، اما المتغير التابع معدل التضخم في العراق، ويوضح الجدول (1) المتغيرات المستخدمة ورموزها ونوعها.

جدول (1) توصيف متغيرات البحث

اسم المتغير	الرمز	نوعه
فاعلية السياسة الانفاقية	**X1**	مستقل
معدل التضخم	**Y1**	تابع

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

سوف نجد اختبار استقراريه متغيرات البحث باستخدام برنامج (12Eviews) من اجل التعرف على ان هل المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة، وهل يوجد جذر الوحدة ام لا، إذا من الضروري اختبار الاستقرارية قبل تقدير الانموذج القياسي، من اجل معالجة مشكلة الانحدار الزائف، اضافة الى ذلك فان المتغيرات المستقرة تعود الى حالة التوازن في الاجل الطويل، لذلك بعد اختبار استقراريه السلاسل الزمنية حصلنا على النتائج التالية:

جدول (2) نتائج اختبار اختبار فيلبس – بيرون (PP) لمتغيرات البحث عند المستوى

UNIT ROOT TEST TABLE (PP), At Level			
With Constant	**Variables**	**Y1**	**x1**
	t-Statistic	**-1.3246**	**-1.6352**
	Prob.	**0.5930**	**0.4441**
	Morale level	**n0**	**n0**
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-1.7359**	**-2.3325**
	Prob.	**0.6898**	**0.3968**
	Morale level	**n0**	**n0**

Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**-1.4675**	**0.3681**
	Prob.	**0.1285**	**0.7793**
	Morale level	**n0**	**n0**
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (**Eviews**12).

جدول (3) نتائج اختبار اختبار فيلبس – بيرون (PP) لمتغيرات البحث عند الفرق الاول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) ,At First Difference			
With Constant	**variables**	**d(Y)**	**d(X1)**
	t-Statistic	**-3.1253**	**-5.3437**
	Prob.	**0.0448**	**0.0007**
	Morale level	**	***
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-5.9088**	**-5.3174**
	Prob.	**0.0012**	**0.0033**
	Morale level	***	***
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**-3.1117**	**-5.0540**
	Prob.	**0.0041**	**0.0001**
	Morale level	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (**Eviews**12).

من خلال الجدول (3) نجد ان جميع البيانات استقرت عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبار (فيلبس – بيرون)، ومن هذه النقطة سوف نقوم بتطبيق اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) لان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول، كما انها خالية من جذر الوحدة.

ثالثا: التقدير الاولي للنموذج: يوضح الجدول (4) نتائج تقدير انموذج (ARDL) للعلاقة بين فاعلية السياسة الانفاقية وما بين ومؤشر معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

Dependent Variable: Y2 Method: ARDL Selected Model: ARDL (4, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**Std. Error**	**Prob.***
Y1(-1)	**3.388433**	**0.072453**	**46.76739**	**0.0000**
Y1(-2)	**-4.577905**	**0.200239**	**-22.86220**	**0.0000**
Y1(-3)	**2.926718**	**0.198940**	**14.71156**	**0.0000**
Y1(-4)	**-0.747327**	**0.070956**	**-10.53220**	**0.0000**
X2	**-2.73E-09**	**1.78E-09**	**-1.534657**	**0.1302**
C	**0.277058**	**0.158684**	**1.745971**	**0.0860**

R-squared	**0.999851**	**Mean dependent var**	**9.483680**
Adjusted R-squared	**0.999838**	**S.D. dependent var**	**14.97592**
S.E. of regression	**0.190531**	**Akaike info criterion**	**-0.390237**
Sum squared resid	**2.141824**	**Schwarz criterion**	**-0.189524**
Log likelihood	**18.68271**	**Hannan-Quinn criter.**	**-0.311043**
F-statistic	**79067.95**	**Durbin-Watson stat**	**1.783235**
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12**).**

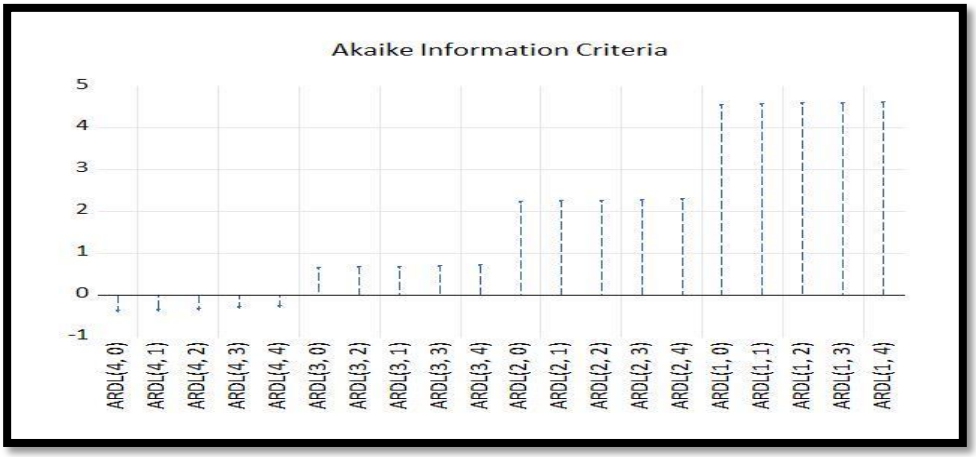

الشكل (1) أفضل فترة ابطاء للعلاقة بين متغيرات البحث.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (12Eviews).

يبين لنا من نتائج الجدول (4) و الشكل (1) ان افضل فترة ابطاء لأنموذج (ARDL) هي (4،0) , لتوضيع العلاقة بين مؤشر فاعلية السياسة الانفاقية و مؤشر معدل التضخم ,وفق معيار (AIC) ,ان معامل تحديد الارتباط بلغ (0.99) مما يعني ان المتغير المستقل يوثر بنسبة (99%) في المتغير التابع و النسبة المتبقية البالغة (1%) تاثير متغيرات الاخرى لم تدخل ضمن النموذج ,وعند مقارنة نسبة معامل التحديد المصحح مع نسبة اختبار (Durbin-Watson stat) نجدها اقل منه حيث بلغ نسبة معامل التحديد المصحح (0.99) ونسبة اختبار (Durbin-Watson stat) بلغة (1.78) هذا يعني عدم وجود انحدار زائف في النموذج المقدر ,وبالتالي يمكننا ايجاد العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

رابعا: نتائج اختبار التكامل المشترك: من اجل ايجاد العلاقة طويل الاجل بين المتغير المستقل (فاعلية السياسة الانفاقية) والمتغير التابع مؤشر معدل التضخم، ومن خلال

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):194-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.9

اختبار التكامل المشترك تم احتساب احصاء (F) عن طريق اختبار الحدود والجدول (5) يبين نتائج اختبار الحدود.

جدول (5) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات البحث

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.67409	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (**Eviews**12).

نلاحظ ان قيمة (F) المحتسبة والبالغة (**16.67409**) أكبر من قيمتها الجدول عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني معنوية العلاقة بين المتغيرات، اي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، اي وجود علاقة تكامل مشترك مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين.

خامساً: نتائج تقدير الاستجابة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين متغيرات البحث:

من اجل ايجاد العلاقة قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (فاعلية السياسة الانفاقية) والمتغير التابع مؤشر معدل التضخم، (6) يبين نتائج اختبار المتغيرات.

الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة قصيرة الاجل بين متغيرات البحث

short run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	2.175862	0.102183	21.29377	0.0000
CointEq(-1)*	-0.015322	0.002125	-7.209987	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (**Eviews**12).

من خلال الجدول (6) يتبين ان نسبة معامل متجه تصحيح الخطأ بلغت (-0.015) عند قيمة الاحتمالية (0.0000) مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين، وان شرط وجود علاقة توازنيه للمتغيرين هي القيمة السالبة لمعامل متجه تصحيح الخط حيث يعني ان هذا الخطأ يمكن تصحيحه في الاجل الطويل بمدة مداها خمسة سنوات وأربعة أشهر من اجل الوصول الى الحالة التوازنية، والشرط الثاني هو معنوية الاحصائية للمتجه.

جدول (7) تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث

Long run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-2.63E-08	7.03E-08	-0.373478	0.7103
C	5.645083	6.092244	0.926602	0.3585
EC = Y2 - (-0.0000*X2 + 5.6451)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews**12).**

من خلال الجدول (7) تظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل، وجود علاقة عكسية وغير معنوية عند مستوى أكثر من (5%) بين مؤشر فاعلية السياسة الانفاقية ومؤشر معدل التضخم في الاقتصاد لعراقي خلال مدة البحث.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1): 194-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.9

سادساً: نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين:

جدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للعلاقة بين متغيرات البحث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	**1.323138**	**Prob. F (2,57)**	**0.2744**
Obs*R-squared	**2.883801**	**Prob. Chi-Square (2)**	**0.2365**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (**Eviews**12).

يتضح من خلال الجدول (8) خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي لأنه قيم الاحتمالية تظهر قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

جدول (9) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات البحث.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**1.583865**	**Prob. F (3,53)**	**0.2030**
Obs*R-squared	**4.694683**	**Prob. Chi-Square (3)**	**0.1956**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (**Eviews**12).

يتضح من خلال الجدول (9) خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لأنه قيم الاحتمالية تظهر قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

الاستنتاجات:

1-ان فاعلية السياسة الانفاقية تعد اهم وسيلة، التي يمكن عن طريقها معالجة الازمات الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال دورها المؤثر والفعال بشكل سلبي او إيجابي في عملية التحكم بالظواهر التضخمية او الانكماشية وذلك من اجل التوصل الى الاستقرار الاقتصادي او الحالة التوازنية.

2-ان ما نسبته (93%)، من عملية الانفاقية في العراق هو حصيلة بيع المنتوجات النفطية أي من خلال مصدر تمويلي واحد، كما يعد مصدر ثروة العراق.

3-تعد زيادة فاعلية السياسة الانفاقية المساهم الكبير في عملية خفض معدل التضخم في العراق.

المقترحات:

1-الضرورة اتباع سياسة توسعية في عملية الانفاق وذلك من اجل خفض معدل او الحد من معدل التضخم.

2-ترشيد النفقات الاستهلاكية الغير مجدية، وذلك من اجل خفض ظهور البوادر التضخمية في الأسواق.

3-العمل والضرورة على تخفيض النفقات التشغيلية في الموازنة العامة، وخاصة بما يتعلق بالرواتب العالية والمناصب والامتيازات الغير ضرورية

المصادر:

اولاً: مصادر اللغة العربية

1. احمد، زهير شامية، خالد الخطيب، (1997)، المالية العامة، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. الافندي، محمد احمد (2013)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن.
3. الجراح، محمد بن عبد الله (2011)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبار الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (1)، دمشق، سوريا.
4. حشيش، عادل احمد، ورشدي، مصطفى، (1998)، مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر.
5. داغر، محمود محمد (2018)، الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بغداد، العراق.
6. دراز، حامد عبد المجيد (2018)، السياسات المالية (الجزء الاول)، الطبعة (11)، الاسكندرية، مصر.
7. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، (1990)، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
8. الزبيدي، حسين بن سالم جابر (2011)، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
9. صالح، حمدي بن محمد، (2012)، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
10. طاقة، محمد، واخرون (2008)، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
11. طاقة، محمد، وهدى العزاوي، (2007)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
12. العاني، عماد محمد، (2018)، اقتصاديات المالية العامة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد العراق.
13. عبد المطلب، عبد الحميد، (2002)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل الكلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر.
14. عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
15. عصفور، محمد شاكر، (2009)، اصول الموازنة العامة للدولة، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، الاردن.
16. عواد، فتحي أحمد (2013)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
17. معلة، حالوب، (2017)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة امل الجديدة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.
18. المهايني، محمد خالد، الخطيب، خالد شحادة، (2003)، المالية العامة، منشورات في جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

19. نصر الله، عباس محمد، (2007)، المالية العامة والموازنة العامة، منشورات زين الحقوقية والادبية، بيروت، لبنان.
20. الوادي، محمود حسين، ابراهيم خريسن، نضال الحواري، (2007)، الاساس في علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار اليازوري، للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
21. الوادي، محمود حسين، احمد عارف العساف، وليد احمد الصافي، (2010)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
2. Bernanke, Ben S (2005), Inflation in Latin America: a new era, paper presented at the Stanford Institute for Economic Policy Research Economic Summit, Stanford, California.

الملاحق:

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		Y2	X2
With Constant	t-Statistic	-1.3246	-1.6352
	Prob.	***0.5930***	***0.4441***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7359	-2.3325
	Prob.	***0.6898***	***0.3968***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4675	0.3681
	Prob.	***0.1285***	***0.7793***
		n0	n0
		At First Difference	
		d(Y2)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-3.1253	-5.3437
	Prob.	***0.0448***	***0.0007***
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9088	-5.3174
	Prob.	***0.0012***	***0.0033***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1117	-5.0540
	Prob.	***0.0041***	***0.0001***
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.583865	Prob. F(3,58)	0.2030
Obs*R-squared	4.694683	Prob. Chi-Square(3)	0.1956

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.323138	Prob. F(2,57)	0.2744
Obs*R-squared	2.883801	Prob. Chi-Square(2)	0.2365

Dependent Variable: Y2
Method: ARDL
Date: 11/22/23 Time: 18:21
Sample (adjusted): 2005Q1 2021Q1
Included observations: 65 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X2
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	3.388433	0.072453	46.76739	0.0000
Y2(-2)	-4.577905	0.200239	-22.86220	0.0000
Y2(-3)	2.926718	0.198940	14.71156	0.0000
Y2(-4)	-0.747327	0.070956	-10.53220	0.0000
X2	-2.73E-09	1.78E-09	-1.534657	0.1302
C	0.277058	0.158684	1.745971	0.0860

R-squared	0.999851	Mean dependent var	9.483680
Adjusted R-squared	0.999838	S.D. dependent var	14.97592
S.E. of regression	0.190531	Akaike info criterion	-0.390237
Sum squared resid	2.141824	Schwarz criterion	-0.189524
Log likelihood	18.68271	Hannan-Quinn criter.	-0.311043
F-statistic	79067.95	Durbin-Watson stat	1.783235
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	2.175862	0.102183	21.29377	0.0000
D(Y2(-2))	-1.983096	0.233763	-8.483376	0.0000
D(Y2(-3))	1.026209	0.282692	3.630126	0.0007
D(Y2(-4))	-0.959171	0.275512	-3.481409	0.0010
D(Y2(-5))	1.424968	0.259898	5.482800	0.0000
D(Y2(-6))	-1.155746	0.188556	-6.129443	0.0000
D(Y2(-7))	0.382949	0.066043	5.798458	0.0000
CointEq(-1)*	-0.015322	0.002125	-7.209987	0.0000

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-2.63E-08	7.03E-08	-0.373478	0.7103
C	5.645083	6.092244	0.926602	0.3585

EC = Y2 - (-0.0000*X2 + 5.6451)

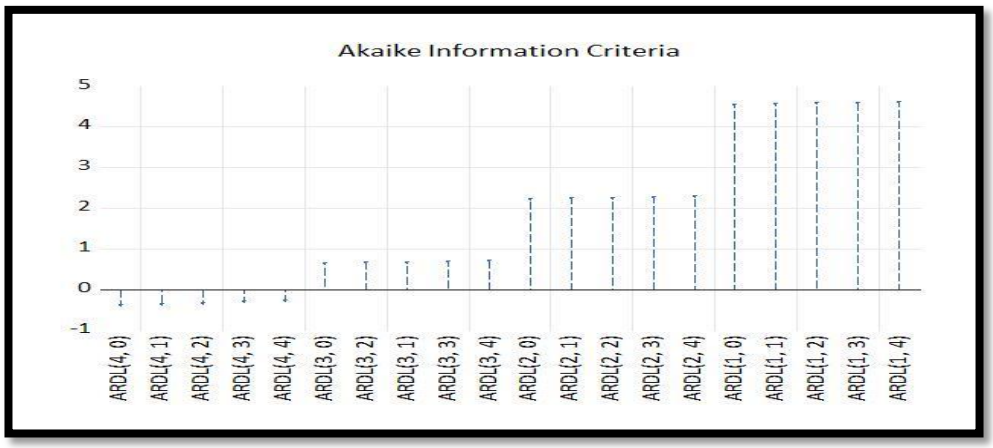

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	16.67409	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

البيانات		
السنوات	التضخم	النفقات
2004	26.829	32117491
2005	37.088	26375175
2006	53.106	38076795
2007	30.89	39031232
2008	12.7	59403375
2009	8.341	52567025
2010	2.457	70134201
2011	5.596	78757666
2012	6.056	105139576
2013	1.856	106873527
2014	2.242	83556226
2015	1.439	70397515
2016	0.068	76067436
2017	0.203	75490115
2018	0.404	80873189
2019	-0.201	111723523
2020	1.009	76082443